

للتوقيع على معاهدة السلام مع مصر ، بالصيغة التي تم الوصول اليها في محادثات واشنطن . وجاء في هذا القرار ايضا ان الحكومة الاسرائيلية مستعدة لبدء المفاوضات بشأن اتفاق حول بدء تطبيق الحكم الذاتي الاداري في الضفة الغربية وغزة ، بعد التوقيع على معاهدة السلام بينها وبين مصر دون تحديد لوقت (دافار ، ٧٨/١١/٢٢) .

وقد عادت الحكومة الاسرائيلية وأكدت رفضها المطالب المصرية في جلسة خاصة عقدتها في تاريخ ٧٨/١٢/١٥ ، اثر زيارة فانس الى المنطقة ، محملة مصر مسؤولية فشل المفاوضات حتى الآن ، ومتهمة الولايات المتحدة بالانحياز الكامل لها .

وقد شرح وزير الخارجية الاسرائيلي دايان ، موقف حكومته بقوله : « ان اسرائيل تعارض مبدئيا طلب مصر تحديد ريب ملزم بين مواعيد محددة لاختلاء سيناء واقامة علاقات دبلوماسية منتظمة . وبين المنقذ في مجرى اقامة الحكم الذاتي . ان المصريين يطالبون بجدول زمني صعب ، تبدل اسرائيل بموجبه الحكم العسكري بادارة محلية في اطار الحكم الذاتي ، خلال تسعة اشهر (دافار ، ٧٨/١١/١٩) . واضاف دايان انه «حتى في كامب ديفيد جرى الاتفاق على ادارة مفاوضات بشأن صلاحيات الادارة المحلية حتى يتوصل الاطراف الى اتفاق . ومن يستطيع المراهنة على حل جميع المشاكل خلال هذه الفترة ؟ فالحديث يدور حول صلاحيات الادارة الذاتية ومشكلة المستوطنات والازاضي ومركز المستوطنات اليهودية المجاورة للقصرى العربية ، ومشاكل القضاء والمياه وما شابه . اضافة الى ذلك هنالك مشكلة القدس والامن الداخلي والحرب ضد « فتح » في المناطق . يجب التوصل الى اتفاق بشأن جميع هذه المواضيع قبل الانتخابات لمؤسسات الحكم الذاتي » (المصدر

في قناة السويس ومضائق تيران وخليج العقبة . وحسب النص فان الاتفاق بين البلدين لا يتأثر بتقصير او عمل اي منهما في علاقاته مع طرف آخر ، ونصوص المعاهدة هي المفضلة في حال وجود تناقض بينها وبين اتفاقات اخرى . والنقل الاخير التي تشير اليها ، هي التزام الطرفين بحل النزاعات بينهما الناشئة عن تطبيق او تفسير المعاهدة بواسطة المفاوضات او التحكيم (ملخص عن النص الكامل لمسودة المعاهدة . هارتس ٧٨/١١/٢٦) .

لقد طالبت مصر بادخال تعديلات على موضوعين اساسيين ضمن المعاهدة : الموضوع الاول يتعلق بالربط بينها وبين مسألة بدء تطبيق الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة ، حيث يطالب المصريون تحديد موعد لاجراء الانتخابات لمؤسسات الحكم الذاتي ، اقضاء خانون الاول ١٩٧٩ . ويجري هذا التحديد في رسالة خاصة مرفقة بالمعاهدة . والموضوع الثاني ، هو تعديل البند السادس الذي يمنح المعاهدة افضلية على باقي معاهدات مصر مع العالم العربي ، خاصة معاهدة الدفاع العربي المشترك . وحسب المقترحات المصرية الاخيرة التي حملها فانس الى اسرائيل ، فان مصر تراجعت عن المطالبة بتعديل هذا البند في مسودة المعاهدة واكتفت بحذفه والاشارة اليه في رسالة مرفقة بها . بالاضافة الى ذلك ، فهي تطالب الان باعادة فحص المعاهدة بعد مضي خمس سنوات ، وعدم تبادل السفراء بينها وبين اسرائيل ، حتى تشكّل مؤسسات الحكم الذاتي (رأ ، ٧٨/١٢/١٤) .

وكانت الحكومة الاسرائيلية ، قد رفضت في قرارها الصادر في ٧٨/١١/٢٦ موضوعي « الربط » وتعديل البند السادس في المعاهدة ، الذي يمنحها الافضلية على باقي معاهدات مصر ، كما ذكرنا ، معلنة عن استعدادها